الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

تقرير اللجان النيابية المشتركة

حول

- **إقتراحات القوانين المعجلة المكررة الرامية الى إعطاء معاشات وتعويضات الى ضحايا فايروس كورونا من العاملين في القطاع الصحي. المقدمين من النواب بلال عبد الله – عناية عز الدين – فادي علامة – علي المقداد – وإبراهيم الموسوي.**

عقدت اللجان النيابية : المال و الموازنة، الإدارة والعدل، الشؤون الخارجية والمغتربين، الصحة العامة والعمل والشؤون الإجتماعية، التربية والتعليم العالي والثقافة، والأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه، جلسة مشتركة في تمام الساعة العاشرة والنصف من قبل ظهر يوم الأربعاء الواقع في ٢١ نيسان ٢٠٢١ وجلسة ثانية في تمام الساعة العاشرة والنصف من قبل ظهر يوم الأربعاء الواقع في ٢٨ نيسان ٢٠٢١، برئاسة دولة نائب رئيس مجلس النواب إيلي الفرزلي و حضور عدد كبير من النواب من أعضاء اللجان المدعوة ومن خارجها و ذلك لدرس إقتراحي القانونين الواردين أعلاه.

تمثلت الحكومة بالوزراء السادة:

- ريمون عجر — وزير الطاقة والمياه (٢١ نيسان ٢٠٢١)
- د. طارق المجذوب — وزير التربية والتعليم العالي (٢١ نيسان ٢٠٢١)
- عماد حب الله — وزير الصناعة (٢١ نيسان ٢٠٢١)

كما حضر الجلسة:

- السيدة رلى جدايل — مدير عام وزارة العدل (٢١ نيسان ٢٠٢١)
- الأستاذ فادي يرق — مدير عام وزارة التربية (٢١ نيسان ٢٠٢١)
- جورج معرواي — مدير عام وزارة المالية بالتكليف (٢١ و ٢٨ نيسان ٢٠٢١)
- غسان نور الدين — مدير عام الإستثمار في وزارة الطاقة والمياه (٢١ نيسان ٢٠٢١)
- القاضي عبد الله أحمد — مدير عام وزارة الشؤون الإجتماعية (٢١ نيسان ٢٠٢١)
- السفير أحمد عرفة — مستشار في وزارة الخارجية (٢١ و ٢٨ نيسان ٢٠٢١)
- د. شرف أبو شرف — نقيب أطباء بيروت (٢١ و ٢٨ نيسان ٢٠٢١)

- د. سليم أبي صالح — نقيب أطباء طرابلس (٢١ و ٢٨ نيسان ٢٠٢١)
- القاضي غالب غانم — مستشار نقابة الأطباء في بيروت (٢١ و ٢٨ نيسان ٢٠٢١)
- القاضي جاد الهاشم — قاضي في وزارة العدل (٢١ و ٢٨ نيسان ٢٠٢١)
- خالد نخلة — مستشار وزير الطاقة والمياه (٢١ و ٢٨ نيسان ٢٠٢١)
- د. بول مرقص — رئيس جمعية جوستيسيا / محام (٢١ و ٢٨ نيسان ٢٠٢١)
- فارس أبي خليل — جمعية جوستيسيا / محام (٢١ و ٢٨ نيسان ٢٠٢١)

بعد الدرس والمناقشة و الإطلاع على الأسباب الموجبة واستعراض الآراء من السادة النواب والوزراء، استمعت اللجان الى شرح قدمه النائب د. بلال عبد الله الذي أوضح أنه تم الإتفاق مع كافة الزملاء النواب الإتفاق على صيغة واحدة، وهي الصيغة نفسها التي إعتمدت لشهداء إنفجار مرفأ بيروت في ٤ آب ٢٠٢٠.
خاصة في ظل الهجرة المتزايدة للجسم الطبي في ظل الظروف التي يمر بها لبنان، كما أن المتوفين في القطاع الصحي من جراء جائحة كورونا هم شهداء الواجب في ظل معركة صحية.

أثار عدد من النواب موضوع الجهة التي ستدفع هذه المعاشات والتعويضات ومن أية وزارة أو جهة ستحتسب في ميزانيتها وما هي الكلفة المالية وكيفية التأكد من العدد الحقيقي للمتوفين من القطاع الصحي بوباء كورونا، لا سيما العاملين في هذا القطاع وليسوا بأطباء ولا ممرضين.

فكان الرأي القيام بالتشاور للتوصل الى صيغة تراعي الإجابة على كل التساؤلات التي أثيرت، وتم رفع الصيغة النهائية المتوافق عليها الى اللجان المشتركة،

واللجان النيابية اذ ترفع تقريرها حول إقتراح القانون المذكور أعلاه كما عدلته، الى المجلس النيابي الكريم، لتأمل إقراره.

بيروت في ٢٨ نيسان ٢٠٢١

رئيس اللجان المشتركة
نائب رئيس
مجلس النواب
إيلي الفرزلي

الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

إقتراح القانون الرامي

إلى إعطاء معاشات تقاعد وتعويضات وتقديمات إلى عائلات العاملين في القطاعين الصحّي والإستشفائي

كما عدلته اللجان النيابية المشتركة بتاريخ ٢٨/ نيسان /٢٠٢١

مادّة وحيدة:

أوّلاً:

١- يعتبر العاملون اللبنانيون في القطاعين الصحّي والإستشفائي الذين استشهدوا أو قد يستشهدون نتيجة إصابتهم بفايروس كورونا المستجد Covid-١٩ بمثابة شهداء في الجيش اللبناني، ويستفيد أصحاب الحقوق من عائلاتهم من تعويضات ومعاشات تقاعد جندي استشهد أثناء تأدية الواجب، وتسري عليهم الأحكام عينها المتعلّقة بالتقديمات التي تسري على عائلات شهداء الجيش اللبناني.

٢- تتولّى وزارة الصحّة العامة بالتنسيق مع النقابات المعنية بيان الأشخاص المشمولين بأحكام هذا القانون.

ثانياً:

يعمل بهذا القانون اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

الأسباب الموجبة

على أثر انتشار فايروس كورونا اعتباراً من شهر شباط من العام ٢٠٢٠، وبعد تصاعد وتيرة انتشاره التي أرهقت الجهاز البشري العامل في القطاعين الصحّي والاستشفائي ووضعته أمام تحدٍّ بالغ الخطورة، استشهد عدد من العاملين في هذين القطاعين من بينهم ٣٥ طبيباً منتسبين إلى نقابة أطباء لبنان في بيروت و٨ أطباء منتسبين إلى نقابة أطباء لبنان الشمالي، فضلاً عن عدد آخر من الممرّضين وسائر العاملين في القطاعين المذكورين.

ودعماً لصمود وتفاني العاملين في هذين القطاعين، وحماية لأصحاب الحقوق من عائلات الأشخاص الذين استشهدوا أو قد يستشهدون في معرض تصدّيهم لهذا الوباء الخطير.

ومع الأخذ بالاعتبار أنّ أعداد المصابين بالوباء هي على انخفاض مستمرّ نظراً لحملة التلقيح التي خضع لها العدد الأكبر من هؤلاء العاملين، الأمر الذي من شأنه وقف الإصابات أو المضيّ في تخفيضها، وتالياً تخفيف العبء على الخزينة.

لذلك،

جئنا باقتراحنا المعجّل المكرّر هذا آملين من المجلس النيابي الكريم مناقشته وإقراره.